

الدرر النجفية

من الملتقطات اليوسفية

المجلد الرابع

تأليف

العلامة المحقق المحدث الشيخ يوسف بن أحمد البحراني

صاحب (الحدائق)

المتوفى سنة ١١٨٦هـ

مكتبة فخراوي



٣٠

الدرر النجفية

من الملتقطات اليوسفية

تأليف

العلامة المحقق المحدث الشيخ يوسف بن أحمد البحراني

صاحب «الحدائق»

المتوفى سنة ١١٨٦هـ



المجلد الرابع

تحقيق ونشر
شركة دار المصطفى لإحياء التراث

مكتبة فخراوي

﴿٦٩﴾

درّة نجفيّة

في الاختلاف في تحريف القرآن

اختلف أصحابنا ـ رضوان الله عليهم ـ في وقوع النقصان والتغيير والتبديل في (القرآن)؛ فالمشهور بين أصحابنا ـ بل نُقل دعوى الإجماع عليه ـ هو العدم، وهو الذي ارتضاه المرتضىٰ رحمه الله[1]، وشنّع علىٰ من خالفه وأطال في ذلك كما هي عادته، وهو مذهب الشيخ[2] والصدوق بن بابويه[3]، والشيخ أبي علي الطبرسي في (مجمع البيان)[4].

وذهب جمعٌ إلىٰ وقوع ذلك، وبه جزم الثقة الجليل علي بن إبراهيم القمي في تفسيره[5]؛ وهو ظاهر تلميذه الكليني أيضاً في (الكافي)[6] حيث أكثر من نقل الروايات الدالة على الحذف والنقصان، ولم يتعرض لردّها ولا تأويلها. وظاهر الثقة الجليل أحمد [بن علي] بن أبي طالب الطبرسي في كتاب (الاحتجاج)[7]

---

(١) عنه في مجمع البيان ١: ١٤، عنه في التفسير الصافي ١: ٥٣.

(٢) التبيان ١: ٣.

(٣) الاعتقادات (المطبوع ضمن سلسلة مؤلّفات الشيخ المفيد) ٥: ٨٣.

(٤) مجمع البيان ١: ١٤.

(٥) تفسير القمي ١: ٣٦ ـ ٣٧.

(٦) الكافي ٢: ٦١٩ / ٢، باب أن القرآن يرفع...، ٦٣٣ / ٢٣، باب نوادر كتاب فضل القرآن، و٨: ١٥٩ ـ ١٦٠ / ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٧) الاحتجاج ١: ٣٥٦ ـ ٣٥٩ / ٥٦، ٣٦٠ / ٥٧.

بالتقريب المذكور[١]، وهو الظاهر عندي، وبه جزم شيخنا المحدّث الصالح الشيخ عبد الله بن صالح البحراني في كتاب (منية الممارسين في أجوبة الشيخ ياسين)[٢]، وهو الذي اختاره شيخنا مفيد الطائفة الحقة ورئيس الملة المحقةﷺ في (أجوبة المسائل السروية)، قال ـ عطّر الله مرقده ـ: (إن الذي بين الدفتين من (القرآن) جميعه كلام الله تعالىٰ[٣]، وليس فيه شيء آخر من كلام البشر، وهو جمهور المنزل، والباقي ممّا أنزل الله قرآناً عند المستحفظ للشريعة المستودع للأحكام، لم يضع منه شيء، وإن كان الذي جمع ما بين الدفتين الآن لم يجعله في جملة ما جمع؛ لأسباب دعته إلىٰ ذلك، منها قصوره عن معرفة بعضه، ومنها ما شك فيه، ومنها ما تعمد إخراجه.

وقد جمع أمير المؤمنينعليه‌السلام (القرآن) المنزل من أوّله إلىٰ آخره، وألفّه بحسب ما وجب من تأليفه، فقدّم المكي على المدني، والمنسوخ على الناسخ، ووضع كل شيء منه في موضعه؛ فلذلك قال جعفر بن محمد الصادقعليهما‌السلام: **«أما والله لو قرئ القرآن كما أُنزل لألفيتمونا فيه مسمّين كما سمّي من كان قبلنا»**.

وقالعليه‌السلام: **«نزل القرآن أربعة أرباع: ربع فينا، وربع في أعدائنا[٤]، وربع قصص وأمثال، وربع قضايا وأحكام، ولنا أهل البيت فضائل القرآن»**).

ثمّ قال: (غير أن الخبر قد صح عن أئمتناعليهم‌السلام أنهم قد أمروا بقراءة ما بين الدفتين، وألّا نتعداه إلىٰ زيادة فيه ولا نقصان منه، حتىٰ يقوم القائمعليه‌السلام فيقرأ الناس[٥] (القرآن) علىٰ ما أنزله الله تعالىٰ وجمعه أمير المؤمنينعليه‌السلام.

وإنّما نهوناعليهم‌السلام عن قراءة ما وردت به الأخبار من أحرف تزيد على الثابت

---

(١) كذا في النسختين.

(٢) منية الممارسين: ٣٦٦.

(٣) في «ح» بعدها: وتنزيله.

(٤) في المصدر: عدوّنا.

(٥) في المصدر: للناس.

في المصحف؛ لأنها لم تأتِ على التواتر وإنّما جاء بها الآحاد، والواحد قد يغلط فيما ينقله، ولأنه متىٰ قرأ الإنسان بما يخالف ما بين الدفتين غرّر بنفسه من أهل الخلاف وأغرىٰ به الجبارين، وعرّض نفسه للهلاك. فمنعونا عليهم السلام من قراءة (القرآن) بخلاف ما أُثبت بين الدفتين، لما ذكرنا)[١] انتهىٰ كلامه زيد إكرامه، وهو جيد متين وجوهر ثمين.

وعمدة أدلة المانعين لذلك هو أنه علىٰ تقدير الحذف والتغيير لا يبقىٰ لنا اعتماد علىٰ شيء من (القرآن)؛ إذ علىٰ هذا يحتمل أن تكون كل آية منه محرفة ومغيّرة، ويكون علىٰ خلاف ما أنزل الله، فلم يبقَ لنا في (القرآن) حجة أصلاً، فتنتفي فائدته وفائدة الأمر باتباعه، والوصية بالتمسك به، إلىٰ غير ذلك.

وأيضاً قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لا يَأْتِيهِ البَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ﴾[٢]، وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٣]. فكيف يتطرّق إليه التحريف والتغيير؟!

وأيضاً قد استفاض عن النبي صلى الله عليه وآله والأيمّة ـ صلوات الله عليهم ـ حديث عرض الخبر المروي علىٰ (كتاب الله)؛ ليُعلم صحته بموافقته له، وفساده بمخالفته[٤]، فإذا كان (القرآن) الذي بأيدينا محرفاً فما فائدة العرض؟ مع أن خبر التحريف مخالف لـ (كتاب الله) مكذب له، فيجب ردّه والحكم بفساده وتأويله.

قال المحدّث الكاشاني في تفسيره (الصافي) ـ بعد ذكر جملة وافرة من الأخبار الدالة على التحريف، وإيراد هذا الكلام الذي ذكرناه إشكالاً على الأخبار المذكورة ـ ما صورته: (ويخطر بالبال في دفع هذا الإشكال ـ والعلم عند الله ـ أن

---

(١) المسائل السروية (ضمن سلسلة مؤلّفات الشيخ المفيد) ٧: ٧٨ ـ ٨٢.

(٢) فصّلت: ٤١ ـ ٤٢. (٣) الحجر: ٩.

(٤) تفسير العياشي ١: ١٩ ـ ٢٠.

يقال: إن صحت هذه الأخبار، فلعل التغيير إنّما وقع فيما لا يخلّ بالمقصود كثير إخلال، كحذف أسم علي وآل محمدﷺ، وحذف أسماء المنافقين ـ عليهم لعائن الله ـ فإن الانتفاع بعموم اللفظ باقٍ، وكحذف بعض الآيات وكتمانه، فإن الانتفاع بالباقي باقٍ، مع أن الأوصياءعليهم السلام كانوا يتداركون ما فاتنا من هذا القبيل. ويدلّ علىٰ هذا قوله في حديث طلحة: «**إن أخذتم ما فيه نجوتم من النار ودخلتم الجنة، فإن فيه حجتنا وبيان حقّنا وفرض طاعتنا**»[١].

ولا يبعد أيضاً أن يقال: إن بعض المحذوفات كان من قبيل التفسير والبيان، ولم يكن من أجزاء (القرآن)، فيكون التبديل من حيث المعنىٰ، أي حرّفوه وغيّروه في تفسيره وتأويله، أعني حملوه علىٰ خلاف ما هو به. فمعنىٰ قولهمعليهم السلام: «**كذا نزلت**»[٢] أن المراد به ذلك، لا أنها نزلت مع هذه الزيادة في لفظها، فحذف منها ذلك اللفظ.

ومما يدل علىٰ هذا ما رواه في (الكافي) بإسناده عن أبي جعفرعليه السلام، أنه كتب في رسالته إلىٰ سعد الخير: «**وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده، فهم يروونه ولا يرعونه، والجهّال يعجبهم حفظهم للرواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية**»[٣] الحديث.

وما روته العامة أن علياًعليه السلام كتب في مصحفه الناسخ والمنسوخ.

ومعلوم أن الحكم بالنسخ لا يكون إلّا من قبيل التفسير والبيان، ولا يكون جزءاً من (القرآن)، فيحتمل أن يكون بعض المحذوفات أيضاً كذلك. هذا ما

(١) كتاب سليم بن قيس: ١٢٤، الاحتجاج ١: ٣٥٨ / ٥٦.
(٢) الكافي ١: ٤١٨ ـ ٤٢٤ / ٣٢، ٤٧، ٥٨، ٦٠، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، الاختصاص (ضمن سلسلة مؤلّفات الشيخ المفيد) ١٢: ١٢٩ ـ ١٣٠.
(٣) الكافي ٨: ٤٥ ـ ٤٦ / ١٦.

عندي من التفصّي عن الإشكال، والله يعلم حقيقة الأحوال)[١] انتهىٰ.

أقول: الوجه المعتمد هو الأول الذي ذكره، كما سيظهر لك إن شاء الله تعالىٰ من الأخبار الآتية، وأمّا الثاني فهو بعيد، بل هو[٢] في غاية البُعد، بل ربّما يُقطع ببطلانه.

وأمّا حديث (الكافي) الذي أورده، فالظاهر أن معناه إنّما هو أن العامة أقاموا حروفه - يعني بقراءتهم له بالأصوات الحسنة والألحان المستحسنة[٣]، والمحافظة على الآداب المذكورة في علم القراءة، والمستحبات والواجبات المصطلح عليها بينهم، والمداومة علىٰ ختمه، وحرّفوا حدوده بتفسيرهم له بآرائهم وعقولهم من غير استناد في معرفة أحكامه وحلاله وحرامه إلىٰ أهل الذكر المأمور بالرجوع إليهم في ذلك. هذا هو الظاهر من الخبر المذكور، وعليه فلا دلالة له[٤] علىٰ ما ادّعاه.

وأمّا الخبر العامي فلا عبرة به ولا اعتماد عليه.

وتوضيح ذلك: أن المستفاد من الأخبار أن أكثر التغيير والتبديل إنّما وقع فيما يتعلّق بفضائل أهل البيت عليهم السلام، ومثالب أعدائهم بحذف ذلك، وأمّا الأحكام فالظاهر أنه لم يقع فيها شيء من ذلك؛ لعدم دخول النقص عليهم من جهتها. وأمّا الزيادة فيه فمجمع علىٰ بطلانها كما ذكره الشيخ في (التبيان)[٥] وأمين الإسلام الطبرسي في (مجمع البيان)[٦].

وحينئذٍ، فلا منافاة بين أحاديث التغيير وبين ما ورد من الأمر باتباعه

---

(١) التفسير الصافي ١: ٥١ - ٥٢.
(٢) ليست في «ح».
(٣) من «ح»، وفي «ق»: المستحبة.
(٤) ليست في «ح».
(٥) التبيان ١: ٣.
(٦) مجمع البيان ١: ١٤.

والوصية بالتمسّك به[١]، وعرض الأخبار المختلفة في الأحكام الشرعية [عليه]. علىٰ أنه لا منافاة بين وقوع التغيير وأمرهﷺ لنا بالتمسك به؛ فإن عدم تمكننا منه علىٰ الوجه المراد وحصول المانع من الوصول إليه حسبما يراد يدل علىٰ انتفاء فائدة أمرهﷺ. نظير ذلك الكلام في الإمامعليه السلام، فإنا مأمورون بالتمسك، به وأخذ الأحكام عنه، فمع حصول الخوف والتقية لهعليه السلام عن إفشاء الأحكام، أو لنا عن الوصول إليه والأخذ عنه، فهل يكون ذلك [رافعاً][٢] لفائدة الأمر باتباعه؟ والوجه في الموضعين واحد.

وحاصل ما أوردوه يرجع إلىٰ أنه لا يجوز أن يسلّط الله تعالىٰ علىٰ من أمر باتباعه ما يمنع من الانتفاع به، وإلّا لبطل فائدة الأمر باتباعه. وهو ـ كما ترىٰ ـ معارض بما ذكرنا في الإمامعليه السلام. علىٰ أنا لا نسلّم المنع من الانتفاع به بالكلّية، بل في الجملة؛ لأن الباقي منه الموجود بأيدينا قرآن البتة.

وأما الجواب عن الآيتين:

فأمّا الآية الأُولىٰ، فإن الحذف والتغيير والتبديل وإن كان باطلاً، لكن ليس المراد من الآية ذلك، بل المراد ـ والله أعلم بحقيقة معنىٰ كلامه ـ: أنه لا يجوز أن يحصل فيه ما يستلزم بطلانه من تناقض في أحكامه أو كذب في إخباراته وقصصه. وقد روى الثقة الجليل علي بن إبراهيم القمي في تفسيره عن الباقرعليه السلام قال: «﴿لا يأتيه الباطل﴾ **من قِبَل التوراة، ولا من قِبَل الإنجيل والزبور،** ﴿وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾**، أي لا يأتيه من بعده كتاب يبطله**»[٣].

---

(١) تفسير العياشي ١: ١٣ / ١، الكافي ٢: ٥٩٨ / ٢، بحار الأنوار ٨٩: ١٧ / ١٦.

(٢) في النسختين: دافعاً.

(٣) تفسير القمي ٢: ٢٧٠، وفيه: وأمّا من خلفه، بدل: ولا من خلفه.

وروى الطبرسي في (مجمع البيان)[١] عن الباقر والصادق عليهما السلام أنه ليس في إخباره عمّا مضىٰ باطل، ولا في إخباره عمّا يكون في المستقبل باطل. ونقل فيه المعنى الأوّل عن ابن عباس والكلبي[٢].

أقول: والحمل علىٰ أحد هذين المعنيين هو الذي يقبله الذوق السليم والذهن المستقيم، لا ما توهّموه من تفسير الباطل بالتغيير والتحريف والزيادة والنقصان وإن كان في حد ذاته باطلاً، ولكن لا وجه لاعتباره وإرادته في هذا المقام؛ لأنه إن أُريد بـ(القرآن) الذي لا يأتيه الباطل هو كل فرد فرد من أفراده الموجودة بأيدي الناس فهو غير تام، للإجماع علىٰ حرق عثمان لقرآن ابن مسعود وأُبي بن كعب[٣]، وتخريق الوليد الزنديق له بالنشاب[٤]، بل من الممكن فرض ذلك من أحد المخالفين للإسلام أو الجهال. وكل ذلك من الباطل أيضاً، فليكن تحريف أُولئك في الصدر الأول لما في أيديهم من هذا القبيل. وإن أُريد في الجملة فيكفي في انتفاء الباطل عنه انتفاؤه عن ذلك الفرد المحفوظ عندهم عليهم السلام.

وأمّا عن الآية الثانية، فيجوز أن يكون المراد منها ـ والله سبحانه أعلم ـ الحفظ عن تطرق شبه المعاندين في الدين، بأن لا يجدون مدخلاً إلى القدح فيه.

وحينئذٍ يكون مرجع الآيتين إلىٰ أمر واحد، وأمّا إذا أُريد الحفظ عن التغيير والتبديل فيرد عليه ما قدّمناه.

ونقل في كتاب (مجمع البيان) عن الفرّاء أنه يجوز أن يكون الهاء في ﴿ له ﴾[٥] راجعة إلى النبي صلى الله عليه وآله، فكأنه قال: إنّا نزّلنا (القرآن)، وإنّا لمحمد حافظون[٦].

---

(١) مجمع البيان ٩: ٢١ ـ ٢٢.
(٢) التسهيل لعلوم التنزيل ٤: ١٥.
(٣) تاريخ الخميس ٢: ٢٧٣.
(٤) مروج الذهب ٣: ٢٤٠، تاريخ الخميس ٢: ٣٢٠.
(٥) الحجر: ٩.
(٦) مجمع البيان ٦: ٤٢٨.

هذا، وأمّا الأخبار الدالة علىٰ ما اخترناه من وقوع التغيير والنقصان، فمنها ما رواه في (الكافي) بإسناده عن محمد بن سليمان[١] عن بعض أصحابه عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك، إنّا نسمع الآيات في (القرآن) ليس هي عندنا كما نسمعها، ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم، فهل نأثم؟ فقال: «**اقرؤوا كما تعلّمتم، فسيجيئكم من يعلّمكم**»[٢].

وما رواه فيه أيضاً عن سالم بن سلمة قال: قرأ رجل علىٰ أبي عبد الله عليه السلام حروفاً من (القرآن) ـ وأنا أسمع ـ ليس علىٰ ما يقرؤها الناس، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «**كفّ عن هذه القراءة، اقرأ كما يقرأ الناس حتىٰ يقوم القائم، فإذا قام القائم قرأ كتاب الله تعالىٰ علىٰ حدّه، وأخرج المصحف الذي [كتبه][٣] علي عليه السلام**»[٤] الحديث.

أقول: المستفاد من هذين الخبرين أن الأمر بقراءة هذا (القرآن) الموجود الآن، والاقتصار عليه، وعدم جواز القراءة بما أخبروا عليهم السلام بحذفه، إنّما هو من باب التقية والاستصلاح، وأن القائم عليه السلام بعد خروجه وقيامه ـ عجّل الله فرجه ـ يقرأ (القرآن) ويأمر بتعليمه على الوجه الذي أُنزل من تلك الزيادات التي منعوا من قراءتها في هذا الزمان. وحمل تلك الآيات التي نهوا عن قراءتها على أنها تأويل لا تنزيل ـ مع كونه تعسفاً محضاً ـ ينافيه دلالة ظاهر الخبرين، علىٰ أن القائم عليه السلام يقرؤه كذلك ويعلّمه الناس.

ومنها ما رواه في الكتاب المذكور بإسناده إلى البزنطي قال: دفع إليّ أبو الحسن عليه السلام مصحفاً فقال: «**لا تنظر فيه**». فقرأت فيه: ﴿**لَمْ يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾[٥]

---

(١) في «ق»: بعدها: بإسناده، وما أثبتناه وفق «ح» والمصدر.

(٢) الكافي ٢: ٦١٩ / ٢، باب أن القرآن يرفع....

(٣) من المصدر، وفي النسختين: أخرجه.

(٤) الكافي ٢: ٦٣٣ / ٢٣، باب نوادر كتاب فضل القرآن.

(٥) البيّنة: ١.

فوجدت فيها |اسم| سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم. قال: فبعث إليّ أبو الحسن عليه السلام: «ابعث إليّ بالمصحف»[١].

وفي معناه ما رواه الكشي في (الرجال)[٢] أيضاً.

وأمّا ما ذكره المحدّث الكاشاني في (الوافي) من أنه (لعل المراد أنه وجد تلك الأسماء مكتوبة في ذلك المصحف تفسيراً لـ﴿الذين كفروا﴾ و﴿المشركين﴾ مأخوذة من الوحي، لا أنها كانت من أجزاء (القرآن)، وعليه يحمل ما في الخبرين السابقين من استماع الحروف علىٰ خلاف ما يقرؤه الناس، يعني حروف تفسير (القرآن) وبيان المراد منها كما عُلمت |بالوحي|، وكذلك كل ما ورد من هذا القبيل عنهم عليهم السلام.

وقد مضىٰ في كتاب الحجة نبذ منه، فإنه كلّه محمول علىٰ ما قلناه؛ وذلك أنه لو كان تطرق التحريف والتغيير في ألفاظ (القرآن) لم يبقَ لنا اعتماد علىٰ شيء منه؛ إذ علىٰ هذا يحتمل كل آية منه أن تكون محرفة، فلا يكون حجّة لنا، وتنتفي فائدته وفائدة الأمر باتّباعه والوصية به، وعرض الأخبار المتعارضة عليه)[٣] ـ انتهىٰ ـ ففيه ما قدّمنا نقله عنه في (الصافي) وأوضحناه.

علىٰ أنه لا معنىٰ لحمل هذه الزيادات على التفسير كما ذكره؛ لأن هذا التفسير إن كان قد وقع في (القرآن) من أوّله إلىٰ آخره ـ بمعنىٰ أن أمير المؤمنين عليه السلام كتب (القرآن) مع تفسيره ـ فبطلانه أظهر من أن يحتاج إلىٰ بيان؛ لدلالة الأخبار علىٰ أنه قرآن لا تفسير (القرآن)، ولأنهم عليهم السلام لا يحتاجون في تفسيره إلى الكتابة، بل هو آيات بيّنات في صدورهم، وعلومهم ليست علىٰ حسب علومنا تتوقّف على الكتابة وملاحظة الكتاب، كما لا يخفىٰ علىٰ ذوي الألباب، وإلّا فلا معنىٰ

---

(١) الكافي ٢: ٦٣١ / ١٦، باب نوادر كتاب فضل القرآن.

(٢) اختيار معرفة الرجال: ٢٩٠ / ٥٠٩. (٣) الوافي ٩: ١٧٧٨.

لاختصاص التفسير بآية أو آيتين أو ثلاث، ونحو ذلك.

وأما ما ورد عنهم عليهم السلام في جزئيّات الآيات، فقد صرحوا بأنه تنزيل[١]، بمعنىٰ: نزل بهذه الصورة، والحمل علىٰ أنه نزل تفسيراً لا قرآناً تعسف ظاهر؛ إذ لا يخفىٰ أن مرادهم عليهم السلام إنّما هو الاحتجاج بكون الله تعالىٰ قد جعل ذلك قرآناً يتلىٰ إلىٰ آخر الزمان، كما لا يخفىٰ علىٰ ذوي الأذهان.

وبالجملة، فهذا الحمل تعسف ظاهر واجتهاد في مقابلة النصوص.

ومنها ما رواه الثقة الجليل علي بن إبراهيم في تفسيره، بإسناده عن أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «**إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لعلي عليه السلام: يا علي، القرآن خلف فراشي في الصحف والجريد والقراطيس، فخذوه واجمعوه ولا تضيعوه كما ضيّع اليهود التوراة. فانطلق علي عليه السلام فجمعه في ثوب أصفر، ثم ختم عليه في بيته، وقال: لا أرتدي حتىٰ أجمعه. وإنه كان الرجل يأتيه فيخرج إليه بغير رداء، حتىٰ جمعه**».

قال: «**وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: لو أن الناس قرؤوا القرآن كما أنزل الله ما اختلف اثنان**»[٢].

وهو واضح الدلالة في المطلوب والمراد، ولا تعتريه شائبة الشبهة والإيراد.

ومنها ما رواه بإسناده عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: «﴿**وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ**﴾ **في ولاية علي والأئمّة من بعده،** ﴿**فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً**﴾[٣]»[٤].

وما رواه بإسناده عن محمد بن مروان رفعه إليهم عليهم السلام في قوله الله عزّ وجلّ:

---

(١) الكافي ١: ٤١٨ ـ ٤٢٤ / ٣٢، ٤٧، ٤٨، ٦٠، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، الاختصاص (ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد) ١٢: ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٢) تفسير القمي ٢: ٤٩٣.

(٣) الأحزاب: ٧١.

(٤) تفسير القمي ٢: ١٩٨.

«﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أن تُؤْذُوا رَسُولَ الله﴾[١] في علي والأيمّة ﴿كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّأَهُ اللهُ مِمَّا قَالُوا﴾[٢]»[٣].

وما رواه بإسناده عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: «نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية على محمد صلى الله عليه وآله هكذا: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أن يَكْفُرُوا بِمَا أنزَلَ اللهُ﴾ في علي ﴿بَغْياً أَنْ يُنَزِّلَ﴾[٤]»[٥].

وما رواه بإسناده عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام[٦] قال: «نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية على محمد صلى الله عليه وآله هكذا: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾ في علي ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾[٧]»[٨].

وبإسناده عن مُنخَّل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «نزل جبرئيل عليه السلام على محمد صلى الله عليه وآله بهذه الآية هكذا ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا﴾[٩] في علي ﴿نُوراً مُبِيناً﴾[١٠]»[١١].

وبإسناده عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام في قوله عزّ وجلّ: «﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾ في علي ﴿لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ﴾[١٢]»[١٣].

وبإسناده عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: «﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ﴾ محمد ﴿بِمَا لا

---

(١) الأحزاب: ٥٣. (٢) الأحزاب: ٦٩.
(٣) تفسير القمي ٢: ١٩٧، وفيه: كما آذوا، بدل: كالذين آذوا.
(٤) البقرة: ٩٠.
(٥) الكافي ١: ٤١٧ / ٢٥، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.
(٦) عن أبي جعفر عليه السلام، ليس في المصدر. (٧) البقرة: ٢٣.
(٨) الكافي ١: ٤١٧ / ٢٦، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.
(٩) النساء: ٤٧. (١٠) النساء: ١٧٤.
(١١) الكافي ١: ٤١٧ / ٢٧، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.
(١٢) النساء: ٦٦.
(١٣) الكافي ١: ٤١٧ / ٢٨، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

﴿تَهْوَى أَنفُسُكُمْ﴾ بموالاة علي فاستكبرتم ﴿فَفَرِيقاً﴾ من آل محمد ﴿كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾[(١)]»[(٢)].

وبإسناده عن محمد بن سنان عن الرضا عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: «﴿كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ﴾ بولاية علي ﴿مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾[(٣)] يا محمد من ولاية علي. هكذا في الكتاب مخطوطة»[(٤)].

وهو صريح في المطلوب، وما قبله ظاهر كالصريح.

وبإسناده عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالىٰ: «﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ * لِلْكَافِرينَ﴾ بولاية علي ﴿لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ﴾[(٥)]». ثم قال: «هكذا والله نزل بها جبرئيل علىٰ محمد صلى الله عليه وآله»[(٦)].

وبإسناده عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «نزل جبرئيل بهذه الآية علىٰ محمد صلى الله عليه وآله هكذا: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ آل محمد حقهم ﴿قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ آل محمد حقهم ﴿رِجْزاً مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾[(٧)]»[(٨)].

وبإسناده عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية هكذا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا﴾ آل محمد حقهم ﴿لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا

---

(١) البقرة: ٨٧.
(٢) الكافي ١: ٤١٨ / ٣١، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.
(٣) الشورىٰ: ١٣.
(٤) الكافي ١: ٤١٨ / ٣٢، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.
(٥) المعارج: ١ ـ ٢.
(٦) الكافي ١: ٤٢٢ / ٤٧، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.
(٧) البقرة: ٥٩.
(٨) الكافي ١: ٤٢٢ ـ ٤٢٣ / ٥٨، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقاً ۞ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيراً﴾[1].
ثم قال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ في ولاية علي ﴿فَآمِنُوا خَيْراً لَكُمْ وَإِن تَكْفُرُوا﴾[2] بولاية علي ﴿فَإِنَّ للهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾[3]»[4].

وبإسناده عن الحسين بن ميّاح عمن أخبره قال: قرأ رجل عند أبي عبد الله عليه السلام: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالمُؤْمِنُونَ﴾[5] فقال: «ليس هكذا هي، وإنّما هي: والمأمونون، ونحن المأمونون»[6].

وبإسناده عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية هكذا: ﴿فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ﴾ بولاية علي ﴿إِلَّا كُفُوراً﴾[7]». قال: «ونزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية هكذا: ﴿وَقُلِ الحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ في ولاية علي ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ﴾ آل محمد ﴿نَاراً﴾[8]»[9].

وروىٰ في الكتاب المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللهِ﴾[10]، فقال أبو عبد الله عليه السلام لقارئ هذه الآية: «خير أُمة تقتلون أمير المؤمنين والحسين بن علي عليهما السلام[11]؟»: فقيل

---

(١) النساء: ١٦٨ ـ ١٦٩. (٢) النساء: ١٧٠.
(٣) النساء: ١٣١.
(٤) الكافي ١: ٤٢٤ / ٥٩، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.
(٥) التوبة: ١٠٥.
(٦) الكافي ١: ٤٢٤ / ٦٢، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، وفيه: فنحن، بدل: ونحن. (٧) الفرقان: ٥٠.
(٨) الكهف: ٢٩.
(٩) الكافي ١: ٤٢٣ ـ ٤٢٥ / ٦٤، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.
(١٠) آل عمران: ١١٠.
(١١) في المصدر: والحسن والحسين، وليس فيه: بن علي.

له: فكيف نزلت يابن رسول الله؟ فقال: «إنّما نزلت: (خير أئمة أُخرجت للناس)، ألا ترىٰ مدح الله في آخر الآية[١]: ﴿تَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ المُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللهِ﴾»[٢].

وروىٰ فيه أنه قرئ علىٰ أبي عبد الله عليه السلام: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً﴾[٣]. فقال أبو عبد الله عليه السلام: «لقد سألوا الله عظيماً أن يجعلهم للمتقّين إماماً». فقيل له: يابن رسول الله، كيف نزلت؟ فقال: «إنّما نزلت: وأجعل لنا من المتقين إماماً»[٤].

ومنها ما رواه أبو عمرو الكشي في كتاب (الرجال)، بإسناده عن بريد العجلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أنزل الله في القرآن سبعة بأسمائهم، فمحت قريش ستة وتركوا أبا لهب»[٥] الحديث.

قال شيخنا المحدّث الصالح ـ المقدّم ذكره ـ في كتاب (منية الممارسين): (فإن قيل: هذا ينافي حديث البزنطي[٦] أن في سورة ﴿لم يكن﴾[٧] سبعين رجلاً من قريش. قلت: مفهوم العدد ليس بحجة، ولعل الاقتصار هنا علىٰ قدر ما يحتمله عقل السامع؛ لأنهم عليهم السلام يكلمون الناس علىٰ قدر عقولهم. ولهذا في الأخبار نظائر لا تحصىٰ، وهو أحد الوجوه التي تجتمع بها الأخبار المختلفة في ثواب زيارة الحسين عليه السلام[٨])[٩].

---

(١) في آخر الآية، ليس في المصدر. (٢) تفسير القمي ١: ١٣٧.
(٣) الفرقان: ٧٤. (٤) تفسير القمي ٢: ١١٧ ـ ١١٨.
(٥) اختيار معرفة الرجال: ٢٩٠ / ٥١١.
(٦) الكافي ٢: ٦٣١ / ١٦، باب نوادر كتاب فضل القرآن.
(٧) البيّنة: ١.
(٨) تهذيب الأحكام ٦: ٤٧/ ١٠٢، ثواب الأعمال: ٣٨/١١٨، وسائل الشيعة ١٤: ٤٤٦ ـ ٤٤٩، أبواب المزار، ب ٤٥، ح ٣، ١١. (٩) منية الممارسين: ٣٩٤.

وبإسناده عن علي بن سويد السائي قال: كتب[١] إلي أبو الحسن الأوّل عليه السلام، وهو في السجن، إلىٰ أن قال: «**وأمّا ما ذكرت يا علي ممن تأخذ معالم دينك، لا تأخذ معالم دينك من غير شيعتنا، فإنّك إن تعدّيتهم أخذت دينك عن الخائنين الذين خانوا الله ورسوله وخانوا أماناتهم، إنهم ائتمنوا علىٰ كتاب الله عزّ وجّل فحرّفوه وبدّلوه، فعليهم لعنة الله ولعنة رسوله، ولعنة ملائكته، ولعنة آبائي الكرام البررة، ولعنتي ولعنة شيعتي إلىٰ يوم القيامة**»[٢] الحديث.

ومنها ما رواه الشيخ شرف الدين النجفي رحمه الله في كتاب (تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة)، بإسناده عن أبي الخطاب عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «**والله ما كنّى الله في كتابه حتى قال: ﴿يَا وَيْلَتِي لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلاناً خَلِيلاً﴾[٣]. وإنّما هي في مصحف علي: (يا ويلتي ليتني لم أتخذ الثاني خليلاً)، وسيظهر يوماً**»[٤].

أقول: يعني بعد خروج القائم عليه السلام.

ومنها ما رواه الثقة الجليل محمد بن مسعود العياشي في تفسيره عن أبي جعفر عليه السلام قال: «**لولا أنه زيد في كتاب الله ونقص ما خفي حقّنا علىٰ ذي حجًى، ولو قد قام قائمنا فنطق صدّقه القرآن**»[٥].

أقول: يمكن حمل الزيادة في هذا الخبر على التبديل كما تقدم في آخر روايات علي بن إبراهيم، حيث إن الأصحاب ادّعوا الإجماع علىٰ عدم الزيادة، والأخبار الواردة في هذا الباب مع كثرتها ليس فيها ما هو صريح في الزيادة، فتأويل هذا الخبر بما ذكرنا لا بُعد فيه.

وبإسناده فيه[٦] عن أبي عبد الله عليه السلام: «**لو قرئ القرآن كما أُنزل لألفيتنا فيه**

---

(١) من المصدر، وفي النسختين: كتبت.
(٢) اختيار معرفة الرجال: ٣ ـ ٤ / ٤.
(٣) الفرقان: ٢٨.
(٤) تأويل الآيات الظاهرة: ٣٧١.
(٥) تفسير العياشي ١: ٢٥ / ٦.
(٦) من «ح».

مسئين»[1]. وهو صريح في المطلوب.

وبإسناده فيه عنه عليه السلام: «إن في القرآن ما مضىٰ وما[2] يحدث وما هو كائن، كانت فيه أسماء الرجال فأُلقيت، وإنّما الاسم الواحد منه في وجوه لا تحصىٰ، يعرف ذلك الوصاة»[3]. وهو صريح أيضاً كسابقه.

وبإسناده فيه عنه عليه السلام: «إن القرآن قد طرح منه آي كثيرة، ولم يزد فيه إلّا حروف قد أخطأت به الكتبة وتوهمتها[4] الرجال»[5].

ومنها ما رواه الثقة الجليل أحمد بن [علي بن] أبي طالب الطبرسي رحمه الله في كتاب (الاحتجاج) في جملة أحاجيج[6] أمير المؤمنين عليه السلام علىٰ جملة من المهاجرين والأنصار، أن طلحة قال له عليه السلام في جملة مسائل سأله عنها: يا أبا الحسن، شيء أُريد أن أسألك عنه، رأيتك خرجت بثوب مختوم، فقلت: «يا أيها الناس، إنّي لم أزل مشتغلاً برسول الله صلى الله عليه وآله بغسله وكفنه ودفنه، ثمّ اشتغلت بكتاب الله حتىٰ جمعته، فهذا كتاب الله عندي مجموعاً لم يسقط عني حرف واحد». ولم أرَ ذلك الذي كتبت وألفّت، وقد رأيت عمر بعث إليك أن ابعث إليّ به فأبيت أن تفعل، فدعا عمر الناس، فإذا شهد رجلان علىٰ آية كتبها، وإن لم يشهد عليها غير رجل واحد[7] أرجأها فلم تكتب. فقال عمر ـ وأنا أسمع ـ إنه قتل يوم اليمامة قوم كانوا يقرؤون قرآناً لا يقرؤه غيرهم، فقد ذهب، وقد جاءت شاة إلىٰ صحيفة وكتاب يكتبون فأكلتها وذهب ما فيها، والكاتب يومئذ عثمان.

---

(١) تفسير العياشي ١: ٢٥ / ٤، وفيه: لو قد قرئ....

(٢) من «ح» والمصدر.

(٣) تفسير العياشي ١: ٢٤ / ١٠.

(٤) في «ح»: وقوّمتها، وفي المصدر: وتوهمها.

(٥) تفسير العياشي ١: ٢٠٣ / ٧٣.

(٦) في «ح»: احتجاج.

(٧) من «ح» والمصدر.

وسمعت عمر وأصحابه الذين ألّفوا ما كتبوا علىٰ عهد عمر وعلىٰ عهد عثمان يقولون: إن (الأحزاب) كانت تعدل سورة (البقرة)، وإن (النور) نيف ومائة آية، و(الحجر) تسعون ومائة آية، فما هذا؟ وما يمنعك ـ يرحمك الله ـ أن[1] تخرج كتاب الله إلى الناس، وقد عهد عثمان حين أخذ ما ألّف عمر، فجمع له (الكتاب)، وحمل الناس علىٰ قراءة واحدة، فمزّق مصحف أُبي بن كعب وابن مسعود وأحرقهما بالنار؟

فقال له علي عليه السلام: **«يا طلحة، إن كل آية أنزلها الله عزّ وجلّ علىٰ محمد صلى الله عليه وآله»**. ثمّ ساق الحديث.

إلىٰ أن قال: ثمّ قال طلحة: لا أراك يا أبا الحسن أجبتني عما سألتك عنه من أمر (القرآن)، أن لا تظهره للناس؟ قال: **«يا طلحة، عمداً كففت عن جوابك، فأخبرني عما كتب عمر وعثمان، أقرآن كلّه أم فيه ما ليس بقرآن؟»**. قال طلحة: بل قرآن كله. قال: **«إن أخذتم بما فيه نجوتم من النار ودخلتم الجنّة، فإن فيه حجتنا وبيان حقنا وفرض طاعتنا»**. فقال طلحة: حسبي، [أما][2] إذا كان قرآناً فحسبي.

ثم قال طلحة: فأخبرني عما في يديك من (القرآن) وتأويله وعلم الحلال والحرام، إلىٰ من تدفعه ومن صاحبه بعدك؟

قال: **«إنّ الذي أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله أن أدفعه إليه وصيي وأولى الناس بعدي بالناس ابني الحسن»**[3]. الحديث.

ومنها ما رواه في الكتاب المذكور في حديث الزنديق الذي جاء إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام مستدلاً بآي من (القرآن) علىٰ تناقضه، فقال في جملة سؤالاته:

---

(١) من المصدر، وفي النسختين: بأن. (٢) من المصدر، وفي النسختين: ما.

(٣) الاحتجاج ١: ٣٥٦ ـ ٣٥٩ / ٥٦.

واحدة تقول: ﴿وَإِن خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾[1]، وليس يشبه القسط في اليتامىٰ نكاح النساء، ولا كل النساء أيتام؟

فأجابه عليه السلام عن تلك الأسئلة بأجوبة مشتملة علىٰ حصول التغيير والتبديل في (القرآن) أيضاً، إلىٰ أن قال عليه السلام في جواب هذا السؤال: «**وأمّا ظهورك علىٰ تناكر قوله: ﴿وَإِن خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾، وليس يشبه القسط في اليتامىٰ نكاح النساء، ولا كل النساء أيتام، فهو ممّا قدّمت ذكره من إسقاط المنافقين من القرآن، وقد سقط[2] بين القول في اليتامىٰ وبين نكاح النساء من الخطاب والقصص أكثر من ثلث القرآن، وهذا وأشباهه ممّا ظهرت حوادث المنافقين |فيه| لأهل النظر والتأمل، ووجد المعطّلون وأهل الملل المخالفة للإسلام مساغاً إلى القدح في القرآن، ولو شرحت لك كلّ ما سقط وحرّف وبدّل ممّا يجري هذا المجرىٰ لطال، وظهر ما تحظر التقية إظهاره من مناقب الأولياء ومثالب الأعداء**»[3] انتهىٰ، وهو صريح في وقوع التبديل والتغيير، ولا ينبئك مثل خبير.

ومن الكتاب المذكور قال في رواية أبي ذر الغفاري رضي الله عنه: لمّا توفي رسول الله صلى الله عليه وآله جمع علي عليه السلام (القرآن)، وجاء به إلى المهاجرين والأنصار وعرضه عليهم؛ لِما قد أوصاه بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله. فلمّا فتحه أبو بكر خرج في أوّل صفحة فتحها فضائح القوم، فوثب عمر فقال: يا علي، اردده فلا حاجة لنا فيه. فأخذه علي عليه السلام وانصرف، ثمّ اُحضر زيد بن ثابت وكان قارئاً لـ (القرآن)، فقال له عمر: إن عليّاً جاءنا بـ(القرآن) |و| فيه فضائح المهاجرين والأنصار، وقد أردنا أن تؤلّف لنا (القرآن) وتسقط منه ما كان فيه من فضيحة وهتك للمهاجرين والأنصار.

---

(١) النساء: ٣. (٢) قد سقط، ليس في المصدر.

(٣) الاحتجاج ١: ٥٩٨ / ١٣٧٠.

فأجابه زيد إلىٰ ذلك، ثمّ قال: فإن أنا فرغت من (القرآن) علىٰ ما سألتم وأظهر عليّ (القرآن) الذي ألّفه، أليس قد بطل كل ما عملتم؟ قال عمر: فما الحيلة؟ قال زيد: أنتم أعلم بالحيلة. فقال عمر: ماالحيلة دون أن نقتله ونستريح منه. فدبّر في قتله علىٰ يد خالد بن الوليد، ولم يقدر علىٰ ذلك.

فلمّا استُخلف عمر سأل عليّاًﷺ أن يدفع إليهم (القرآن) فيحرّفوه فيما بينهم، فقال: يا أبا الحسن، إن كنت جئت به إلىٰ أبي بكر فردّه فأتِ به إلينا حتىٰ نجتمع عليه. فقال عليﷺ: «**هيهات! ليس إلىٰ ذلك من سبيل، إنّما جئت به إلىٰ أبي بكر لتقوم الحجّة عليكم، ولا تقولوا يوم القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذا غَافِلِين﴾[1]، أو تقولوا: ما جئتنا به. إن القرآن الذي عندي لا يمسّه إلّا المطهرون والأوصياء من ولدي**».

فقال عمر: فهل وقت لإظهاره معلوم؟ فقال: «**نعم، إذا قام القائم من ولدي يظهره ويحمل الناس عليه فتجرى السنّة به**»[2].

أقول: لا يخفىٰ ما في هذه الأخبار من الدلالة الصريحة والمقالة الفصيحة علىٰ ما اخترناه ووضوح ما قلناه، ولو تطرّق الطعن إلىٰ هذه الأخبار علىٰ كثرتها وانتشارها لأمكن تطرّق الطعن إلىٰ أخبار الشريعة كملاً كما لا يخفىٰ؛ إذ الأُصول واحدة، وكذا الطرق والرواة والمشايخ والنقلة.

ولعمري، إن القول بعدم التغيير والتبديل لا يخرج عن حسن الظنّ بأيمّة الجور، وأنّهم لم يخونوا في الأمانة الكبرىٰ، مع ظهور خيانتهم في الأمانة الأُخرى التي هي أشدّ ضرراً على الدين وأحرىٰ.

علىٰ أن هذه الأخبار لا معارض لها ـ كما عرفت ـ سوىٰ مجرد الدعاوى العارية عن الدليل، التي لا تخرج عن مجرد القال والقيل، وقد قدّمنا ما هو

---

(١) الأعراف: ١٧٢.　　(٢) الاحتجاج ١: ٣٦٠ ـ ٣٦١ / ٥٧.

المعتمد من أدلتهم وبيّنا ما فيه، وكشفنا عن ضعف باطنه وخافيه.

وأمّا ما احتج به الصدوق في اعتقاداته[1]، وكذا المرتضىٰ في جملة كلامه، فهو أوهن من بيت العنكبوت، وإنه لأوهن البيوت. وقد نقله المحدّث الكاشاني في مقدمات تفسيره (الصافي)[2] وردّه وبيّن ما فيه، فارجع إليه إن أحببت أن تطّلع عليه، والله العالم.



(١) الاعتقادات (مطبوع ضمن سلسلة مؤلّفات الشيخ المفيد) ٥: ٨٣.
(٢) التفسير الصافي ١: ٥٣ ـ ٥٥.